مؤشر PMI™ لبنك HSBC بجمهورية مصر العربية

تسارع الانكماش لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط

ملخص

أظهرت بيانات الدراسة الأخيرة تراجعات حادة في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. حيث تراجعت مستويات التوظيف للشهر الخامس عشر على التوالي وتراجعت أنشطة الشراء بثاني أسرع معدل في تاريخ الدراسة.

ويعد المؤشر الرئيسي المستمد من الاستبيان هو مؤشر مدراء المشتريات TM (PMI™). تشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة إلى وجود تحسن في أوضاع العمل عما كانت عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع .

شهد إجمالي أوضاع التشغيل لدى القطاع الخاص المصري الغير منتج للنفط تراجع في شهر يوليو ، مع تراجع حاد للمؤشر الرئيسي PMI من 47.5 نقطة في شهر يونيو إلى 41.7 نقطة. وجاءت القراءة الأخيرة ثاني أضعف قراءة على مدار تاريخ الدراسة التي بدأت منذ 28 شهرًا.

كانت الأوضاع السياسية الهشة هي المحرك الرئيسي للتراجعات الأخيرة في الإنتاج والطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص المصري الغير منتجة للنفط. حيث تسارعت معدلات الانكماش بشكل ملحوظ عما كانت عليه الشهر السابق وسجلت ثاني أقوى معدل لها في تاريخ الدراسة. كما تراجعت أيضًا الأعمال الجديدة الواردة من الخارج بوتيرة أسرع، كما سجل 31% من أعضاء اللجنة تراجعًا في الطلب من الأسواق الأجنبية.

تراجعت أعداد العاملين للشهر الخامس عشر على التوالي خلال شهر يوليو، وقد ربطت الشركات هذا التراجع بتراجع مستوى الأعمال وتقاعد العاملين. وكان معدل تراجع الوظائف هو المعدل الأقوى خلال ثلاثة أشهر. كما تراجع أيضًا مستوى الأعمال المتراكمة للمرة الأولى منذ شهر أبريل. وكانت وتيرة التراجع هي الأسرع على مدار 27 فترة من فترات الدراسة. في الوقت ذاته، ازدادت مواعيد تسليم الموردين سوءًا وقد ربط المشاركون في الدراسة هذا إلى قطع الطرق بواسطة المحتجين وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده البلاد بشكل متواصل.

تماشيًا مع تراجعات الإنتاج والطلبات الجديدة الورادة وأعداد القوى العاملة، شهدت أنشطة الشراء تراجعًا في شهر يوليو. تراجعت بذلك أنشطة الشراء للشهر الثاني عشر على التوالي، وكان التراجع الأخير هو التراجع الأسرع الذي يتم تسجيله منذ شهر ديسمبر الماضي. وتزامنًا مع ذلك، أبلغت الشركات عن تراجعٍ حادٍ في مخزون مستلزمات الإنتاج.

تحرر تضخم إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج للشهر الثالث على التوالي في شهر يوليو. في حين سجل 28% من أعضاء اللجنة زيادة في أعباء التكاليف، كان معدل التضخم الأخير في التكاليف هو الأضعف خلال سبع فترات. ويرجع ارتفاع سعر الدولار على أنه السبب الرئيسي للجانب الأكبر من الزيادة في أسعار الشراء، في حين كان دفع الحوافز هو العامل الرئيسي خلف التضخم الأخير في الأجور.

لم تشهد أسعار الإنتاج تغييرًا في شهر يوليو. قامت بعض الشركات بزيادة أسعارها استجابة لزيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج، في حين قامت شركات أخرى بخفض أسعار المنتجات لجذب العملاء.

تعليق

وفي تعليقه على دراسة مؤشر مدراء المشتريات لمصر ذكر سيمون ويليامز المحلل الاقتصادي لمجموعة HSBC في مصر:

"تؤكد الإشارات السيئة على أن الاضراب المستمر في البلاد يحمّل الاقتصاد المصريّ تكاليف باهظة، ويُعتبر الاستقرار السياسي شرطًا أساسيًا للتعافي الاقتصادي، لكن حتى لو تحقق هذا الشرط فسوف تكون هناك صعوبة بالغة في التغلب سريعًا على الخسائر التي تكبدها الاقتصاد على مدى الأشهر العشرة الماضية."

النقاط الرئيسية

- تراجع حاد في الإنتاج والطلبات الجديدة، مدفوعًا بالأوضاع السياسية الهشة
- مزيد من التراجع في أعداد القوى العاملة
- تراجع نشاط الشراء بأسرع وتيرة منذ ديسمبر الماضي

لمحة تاريخية

المصدر: Markit، HSBC

مزيد من المعلومات, يرجى الاتصال على:

HSBC

سيمون ويليامز, كبير الاقتصاديين
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
هاتف: +971-4-423-6925
بريد إلكتروني: simon.williams@hsbc.com

أمنية سمرة, رئيس شؤون التواصل والإعلام
بنك إتش إس بي سي مصر ش.م.م.
هاتف: +20-2-2529-8376
بريد إلكتروني: omniasamra@hsbc.com

ماركيت

أوليفر كلوديسكي، خبير اقتصادي
هاتف: +44-1491-461-003
بريد إلكتروني: oliver.kolodseike@markit.com

كارولين لوميلي, مسؤولة الاتصالات بالمؤسسة
هاتف: +44-20-7260-2047
جوال: +44-781-581-2162
بريد إلكتروني: caroline.lumley@markit.com

ملاحظات للمحررين:

يستند مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) إلى البيانات المجمعة من الإجابات الشهرية على الاستبيانات التي يتم إرسالها للمسئولين التنفيذيين في أكثر من 350 شركة من شركات القطاع الخاص، والتي تم انتقائهما بعناية لتمثل الهيكل الحقيقي لاقتصاد الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك التصنيع، والخدمات، والبيع بالتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP). تعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر. كما يعرض "التقرير" لكل مؤشر من المؤشرات النسبة المئوية التي توضحها كل إجابة، وصافي التغيير بين رقم أعلى/ أفضل التغييرات وأقل/أسوء الإجابات، ومؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموعة من الردود الإيجابية، إضافة إلى أن نصف هذه الإجابات تشير إلى "نفس القيمة".

إن مؤشر مدراء المشتريات (PMI™) هو مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فردية تضم القيم التالية: الطلبات الجديدة – 0.3، الإنتاج - 0.25، التوظيف - 0.2، ومواعيد تسليم الموردين – 0.15، مخزون السلع المشتراة – 0.1، مع عكس مؤشر مواعيد التسليم بحيث تتحرك في اتجاه قابل للمقارنة.

تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى الانخفاض.

لا تقوم مجموعة Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من آن لآخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دوريًا. البيانات التاريخية التي تتعلق بالأرقام المتضمنة (غير المعدلة) والسلسلة المعدلة دوريًا عند نشرها لأول مرة والبيانات المعدلة التالية متاحة للمشتركين عن طريق ماركيت. برجاء الاتصال بـ economics@markit.com.

شركة HSBC القابضة (ش.م.ع):

تعد شركة HSBC واحدة من أكبر مؤسسات الأعمال البنكية والخدمات المالية على مستوى العالم. فبواسطة ما يقرب من 6600 مكتب في كل من الأسواق الناشئة والأسواق سريعة النمو، فإننا نهدف إلى التواجد حيث يتواجد النمو الاقتصادي، وأن نقوم بربط العملاء بالفرص، وأن نمكن الشركات من تحقيق النجاح والاقتصادات من تحقيق الرخاء، وفي نهاية المطاف مساعدة الناس على تحقيق آمالهم والوصول إلى طموحاتهم.

إننا نقوم بخدمة أكثر من 58 مليون عميل عبر مؤسساتنا العالمية الأربعة: التجزئة المصرفية وإدارة الثروات، الخدمات المصرفية والأسواق العالمية، والخدمات المصرفية العالمية الخاصة. تغطي شبكتنا 81 دولة ومقاطعة في ست مناطق جغرافية: أوروبا، هونج كونج، بقية آسيا والمحيط الهادي، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أمريكا الشمالية، وأمريكا اللاتينية. هدفنا أن نصبح بنك العالم المحلي الرائد.

مع إدراجنا في سوق الأوراق المالية في كل من لندن وهونج كونج ونيويورك وباريس وبرمودا، هناك أكثر من 220.000 من حملة أسهم HSBC القابضة في 129 دولة ومقاطعة.

نبذة عن مجموعة Markit:

مجموعة Markit هي شركة عالمية رائدة في تقديم خدمات المعلومات المالية، ويعمل بها أكثر من 3000 موظفاً. وتقدم الشركة بيانات وتقييمات مستقلة، بالإضافة إلى معالجة العمليات التجارية وذلك في كافة فئات الأصول بهدف دعم الشفافية والحد من المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية. وتتضمن قائمة عملاء الشركة معظم أبرز المؤسسات المشاركة في السوق المالي. لمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.markit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI):

تغطي دراسات *مؤشرات مدراء المشتريات* (PMI™) الآن 32 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت *مؤشرات مدراء المشتريات* (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.markit.com/economics.

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ لشركة HSBC جمهورية مصر العربية لمجموعة Markit Economics Limited. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع ، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة Markit. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة Markit أي مسئولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر *Purchasing Managers' Index™* و *PMI™* علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited ، ويقوم HSBC باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. تعتبر كلمةMarkit و شعار Markit علامات تجارية مسجلة باسم Markit Group Limited.